

السجون في المملكة إحصاء وحقائق

إعداد المحامي /إياد الشمري

مقدمة السجون التعذيب هو الأصل

تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أسوأ دول في مجال حقوق الإنسان وكافة التقارير الدولية تثبت ذلك يومياً والأسوأ داخل ملف حقوق الإنسان في السعودية هو (السجون السعودية) حيث تنتهك كرامة الإنسان وتدمر أدميته ويتحول على أيدي زبانية النظام إلى (مسخ) لا قيمة ولا وزن ولا معني له .
وفي هذا الكتاب لا نقدم نماذج فقط من انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية بل توثيق وتحليل الأبعاد والخلفيات الكاملة التي تحكم عقيدة انتهاك حقوق الإنسان في مملكة آل سعود .

ونبدأ هنا بذكر أساليب التعذيب في سجون آل سعود.

تحدثنا الوثائق الواردة من مملكة آل سعود أنه بالرغم من أن الأمير نايف أنكر في تصريحاته الكثيرة تهم التعذيب في السجون السعودية فالتعذيب مستمر ويستخدم كأداة تحقيق واسع الاستخدام بأمر وموافقة أعلى مسئولى الأمن في البلاد ومن ضمنهم وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز ومساعده وأبنة محمد بن نايف .

ويستخدم التعذيب كأداة استجواب رسمية ضد الآلاف من السعوديين الذين يتم اعتقالهم سنوياً ، وبخاصة على يد أجهزة المباحث التي يرأسه الفريق محمود بخش ويشرف عليه مساعد وزير الداخلية محمد بن نايف. ورغم ان مجلس الوزراء أكد مجدداً الحظر على

التعذيب في أغسطس 2002، لكنه يحدث يومياً طبقاً لعدد من السجناء السابقين و بعض أعضاء من المباحث السعوديّ في اتصالات معهم. هناك طرق عديدة للتعذيب يتم استخدامها ضد المواطنين تتضمن الوسائل التالية:

- 1- الفروج : تربط الضحية كالدجاجة في فرن الشوي ، حيث يتم ربط أيدي و أقدام الضحية بينما تمرر قطعة خشبية بين اسفل الركبتين وأعلى الكوعين ليتم تعليق السجين في الهواء شبيها بدجاج الشواية . ويتم ضرب الضحية العاجز بقسوة بشتى أنواع العصي و الكابلات المعدنية ويتم استخدام الصدمات الكهربائية احيانا كثيرة.
- 2- التعليق : وهو أشبه بتعليق الذبيحة والمعروف في الوسط الحقوقي ب (الشنق السعودي) حيث يتم تعليق الضحية من قيوده من علاقة خاصة على الحائط أو السقف أو باستخدام أبواب السجن الحديدية. وربما يعلق الضحية لمدة تصل الى 16 يوم كما حصل للعديد من سجناء نجران في سجن الحابر، أعتى السجون وأسوأها سمعة في المملكة. بعد التعليق يتم ضرب الضحية على كل أنحاء الجسم و على الأعضاء الجنسية أيضا .
- 3-الفلقة : يتم تقييد الأرجل ورفعها بقضيب خشبي. ويتم ضرب الضحية بالكابلات المعدنية والعصي الخشبية والخيزرانات على باطن القدم وعضلة الفخذ الخلفية لمدة ساعات متواصلة في كثير من الأحيان، وغالبا ما يتسبب ذلك في نزيف في تلك المناطق. ويفقد الضحية القدرة على المشي ويلجأ للحبو لأسابيع بعد وجبات التعذيب .
- 4-الضرب الشديدي : يقيد الضحية من المعصم والقدمين ويتم ضربه بالعصي والكابلات وأدوات صلبة كطفايات السجائر وأعقاب البنادق والكراسي .
- 5-سد القضيب : يتم ربط القضيب الذكري بسلك رفيع لمنع التبول لعدة ساعات أو أيام بينما يكون الضحية معلقا كالذبيحة.
- 6-المكبس : وهذي الطريقة تستخدم القيود الحديدية (الكلبشات) للضغط على منطقة الرسغ وقطع الدورة الدموية عن لعدة ساعات ويتسبب في الأم فظيعة جدا وشلل مؤقت في الكفين ودايم أحيانا، حسب ما نقل سجناء تعرضوا لهذا الصنف من التعذيب .
- 7-الاغتصاب بالعصا : ويتم عبر إدخال عصا عبر فتحة الشرج بينما الضحية معلق وقد قام بهذا الصنف من التعذيب اللواء سليمان العلوان المدير السابق لمباحث المنطقة الشرقية والذي

يسكن في حي الأندلس في الخبر حالياً، بالإضافة الى ظافر الشهري من مباحث المنطقة الشرقية .

التجاوزات في السجون

ما حدث في سجن الحائر بالرياض من قيام بعض أفراد السجن العسكريين بالاعتداء على بعض السجناء بالضرب كما جاء في المشهد الذي تم تصويره عبر جهاز الجوال وتسريبه إلى خارج أسوار السجن وعرض مقاطع منه على بعض الشاشات الفضائية، ثم قيام الجهات المسؤولة في إدارة السجون السعودية بفتح تحقيق في القضية ومحاسبة القائمين، إلا دليل صريح على وقوع الأخطاء والتجاوزات في السجون السعودية.

إن السجون السعودية التابعة لإدارة السجون بوزارة الداخلية كباقي الإدارات والقطاعات الحكومية غير مستثناة من الأخطاء والتجاوزات، وحتما هي ليس فوق النقد، حيث إنها تدار من قبل أفراد يعملون في ظل أنظمة بيروقراطية خانقة تحدث من خلالها الكثير من التجاوزات الفردية.

والملاحظات والتجاوزات داخل السجون السعودية لا تحتاج إلى بذل جهد لمعرفة بعدما كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية في تقريرها المنشور في الصحف المحلية في نهاية عام 2004م بعض عنها، بان بعض السجون تضم ضعف طاقتها الاستيعابية من السجناء، وأن قلة عدد العاملين في هذه السجون يعد السبب الرئيس في تأخير إنجاز معاملات المساجين، إضافة إلى وجود تجاوزات تتم في حق السجينات أثناء تطبيق عقوبة الجلد، وان السجون تعاني من قلة عدد الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ونقص الأدوية، ووجود سجناء في السجن بدون محاكمة لمدة سنوات، بالإضافة إلى سجناء وسجينات يرفضون الخروج من السجن.

إن السجون بحاجة إلى غريزة لأن أغلبها أنشأ قبل عقود من الزمن والبعض منها يفتقد للصيانة مما يؤدي إلى وقوع مخاطر على السلامة كما حدث في سجن حفر الباطن العام عندما سقطت البوابة الخارجية للسجن (طولها 5 أمتار ووزنها نحو طن) على اثنين من منسوبي السجن بسبب هبوب رياح قوية على المحافظة وتم نقل المصابين إلى مستشفى الملك خالد العام لإسعافهما! كما جاء في جريدة اليوم. وكذلك الحريق الشهير الذي وقع في سجن

الحائر منتصف شهر سبتمبر عام 2003م، وسقط فيه العشرات من القتلى والمصابين، بالإضافة إلى حالات الهروب كالتى وقعت في سجن الملز بالرياض عام 2006م حيث هرب 7 من السجناء. وحالات الانتحار لبعض السجناء كما حدث في سجن الدمام عندما انتحر سجين سعودي يبلغ من العمر 19 عاما محكوم عليه بقضية مخدرات وذلك في عام 2006م.

يضاف الى ذلك أن أفراد السجون هم بشر وبينهم الصالح والطالح... وقد نجحت بعض الإدارات في إفشال عمليات الرشاوي أو إدخال بعض ممنوعات إلى بعض السجناء أصحاب النفوذ... حيث يتعرض بعض أفراد السجون العسكريين للأغراء المادي الكبير... من قبل السجناء "الهوامير" الذين يدفعون الأموال الطائلة لأجل توفير بعض الخدمات وتوصيل بعض ما هو ممنوع إلى داخل السجن. مستغلين حاجة بعض منسوبي السجون العسكريين نتيجة أوضاعهم المعيشية الصعبة (كأغلب أفراد القطاع العسكري والحكومي) وأكثرهم يعانون من أزمات مادية ويعيشون في منازل بالإيجار. ومن الملاحظات على السجون التي شهدت في الفترة الأخيرة بعض التطور في ظل سعي إدارة السجون لتحويل السجن "من إصلاح وتهذيب إلى تدريب وفرص عمل" أنها لازالت بحاجة لتتحول إلى إدارة مدنية إنسانية إصلاحية عبر إيجاد الأساليب والبرامج الناجعة التي تعتمد على التأهيل و الإنتاجية والاستفادة منهم.. ومباني السجون النموذجية والتقليل من عدد السجناء والصرف المالي.

إلى متى الحكومة تصرف الملايين وتقدم الرواتب الشهرية للمحكومين الذين يقضون فترة المحكومية بين النوم والأكل واستلام راتب نهاية الشهر من تتعدد جرائمهم... حيث تحولت السجون لدى بعض السجناء إلى مضياف للكرم يصعب العيش خارج أسواره؟ إن مطالبة وزارة الداخلية عبر كبار المسؤولين في إدارة السجون بالتحقيق في التجاوزات الأخيرة... تحتاج إلى ضرورة مراجعة واقع السجون في السعودية بما يساهم في تطورها. أخيرا... السجون السعودية ليست فوق النقد ولا تختلف عن حقيقة السجون في عالمنا العربي وبعض دول العالم... بل هناك قلق جدي يتسرب لدى بعض المراقبين والمتابعين أن تتحول السجون إلى ما يشبه مملكة خاصة يتحكم بها البعض... يرتكب خلف أسوارها

العالية أخطاء لا تتعلق فقط بالسجناء بل تمتد إلى صغار الأفراد العسكريين... (وهذا ما
يذكرنا بما حدث في احد الأفلام التي قام ببطولتها "سبع الليل" الممثل العربي الراحل احمد
زكي "فيلم البرئ").

* * * * *

الخلفيات والأبعاد الكاملة لانتهاك آل سعود لحقوق الإنسان

يوجد الكثير من التعقيدات لمفهوم حقوق الإنسان و تطبيقاته ناتجة عن كثرة المواثيق و
عالميتها و تعدد الجهات التي تتفاعل مع هذه المواثيق و مع بعضها. قد ينشأ عن هذا
التعقيد تشويش لدي الراغبين في معرفة أبعاد هذا المفهوم.
يحاول هذا المدخل حلحلة هذا التعقيد. يبدأ المدخل بشرح موجز عن طبيعة حقوق الإنسان
ثم ينتقل إلى محطات تاريخية في إشارة إلى تطور هذه الحقوق و يلي ذلك توضيح بعض
مفاهيم حقوق الإنسان. بعدها، يغطي المدخل تعزيز حقوق الإنسان من خلال استعراض
موجز لأهم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و الجهات الخمس التي تتفاعل مع هذه
الصكوك و مع بعضها البعض. و يختتم بنبذة عن كيفية بدء أي منا بتبني مفهوم حقوق
الإنسان.

طبيعة حقوق الإنسان

"حقوق الإنسان" تتعلق بكل ما يؤدي الى تعزيز و حماية كرامة الإنسان.

هذه الحقوق هي لجميع البشر من رجال و نساء و أطفال و هي صالحة لكل زمان و مكان.
يستحق البشر هذه الحقوق منذ ولادتهم بحكم إنسانيتهم المشتركة ، فهي ليست منحة لهم
من أشخاص آخرين أو من أي حكومة. لكون كرامة الإنسان هي قيمة أصيلة لكل كائن
بشري ، فلا يحق لأحد إن يتنازل عن هذا الحق كما و لا يجوز لأي احد ان يصادره منه.
تفرض "حقوق الإنسان" على الحكومات و المؤسسات و الأفراد مسؤولية احترام و حماية
حقوق الآخرين .

محطات تاريخية

حقوق الإنسان في شكلها الحالي ، ليست وليدة لحظة معينة في تاريخ البشرية أو نتاج حضارة واحدة، انما هي نتاج التفاعل البشري عبر آلاف السنين التي مرت على المجتمع البشري. فمنذ تدوين التاريخ البشري ، و حقوق البشر كانت همّاً للأديان السماوية و الفلاسفة و المبادئ و القوانين الوضعية. سيوضح سرد بعض المحطات التاريخية تطور مفهوم حقوق الإنسان و سيظهر اشتراك المجتمع البشري في تطوير هذا المفهوم حتى وصل الى صورته الحالية:

* شريعة حمورابي 1750 - قبل الميلاد : كان حمورابي حاكماً لبابل، و قد اصدر شريعة عرفت باسمه و هي من أولى الوثائق القانونية في العالم. غطت هذه الشريعة جوانب عملية كثيرة مثل التجارة و العمل و الملكية و شؤون الأسرة و العبودية و قوانين العقوبات من خلال موادها الـ 282. حمت هذه الشريعة رغم بدائيتها الناس من الأحكام و العقوبات العشوائية.

* اليهودية العهد القديم (التوراة) - 1200 قبل الميلاد : لدي اليهود العديد من الكتب المقدسة يطلق عليها مجتمعة "العهد القديم". تحوي هذه الكتب على الوصايا العشر التي أعطاها الله لنبيه موسى عليه السلام على جبل سيناء و التي أمرت بني إسرائيل باحترام الحياة و الملك الخاص و الغريب و الجار من خلال فرض واجبات مثل عدم القتل و إعطاء الأمان لمن التجأ بالكنيس و براءة المتهم حتى تثبت إدانته .

البوذية في الهند 563 - قبل الميلاد : آمن بوذا بان الحياة تحوي الكثير من الآلام منذ الولادة و حتى الوفاة و أن الآلام لا تنتهي ب وفاة الإنسان حيث كان يؤمن بتناسخ الأرواح و بان الموت يؤدي إلى حياة جديدة. و آمن بمجموعة من الأخلاقيات التي تؤدي إلى كبت هذه الآلام، و عكسها في مجموعة مبادئ مثل "لا تؤلم الآخرين بطرق تجدها مؤلمة لذاتك."

كونفوشيوس في الصين 551-479 - قبل الميلاد : عاش كونفوشيوس في أوقات اضطراب اجتماعي و كان فيلسوفاً لديه رسالة للحكومة و الإصلاح الاجتماعي. تمحورت فلسفته حول "جن" أو فعل الخير و الذي ربطه بثنائيات مثل "لا تفعل للآخرين ما لا تود أن يُفعل لك" و "افعل للآخرين ما تود أن يُفعل لك". و كان يؤمن بان الناس يجب أن يمارسوا مبادئ "جن" على من هم تحتهم و أن الحكومة يجب أن تتبع مبادئ جن بدل

استخدام القوة.

المسيحية العهد الجديد) ٧ الإنجيل) : أتى السيد المسيح عليه السلام بمجموعة مبادئ إنسانية شملت "تحرير السجناء و تخليص المقموعين". و تعامل السيد المسيح مع النساء و الغرباء و الفقراء بشكل يحفظ كرامتهم، و بيّن أن الصلاحيات تأتي معها المسؤوليات، و أوصى مرديده بأن يوفروا الطعام للجائعين و يكسوا العريانين و يتسامحوا مع الأعداء .

الإسلام – 644 بعد الميلاد : أتى الإسلام و النبي محمد عليه الصلاة و السلام بالكثير من المبادئ الإنسانية و التي يصعب الإحاطة بها في هذه العجالة. وإن ما جاء في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة و سير بعض الخلفاء الراشدين مما يشير و بوضوح الى اهتمام الإسلام بحقوق الإنسان و كرامته.

قال تعالى :

• كرامة الإنسان

: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء 70.

- حرية التعبير: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) النحل 125.
 - حرية الاعتقاد: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) البقرة 256.
 - حق الحياة: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) المائدة 32.
 - حق العدالة: (إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) النساء 58.
 - التسامح: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) المتحنة 8.
 - حق الخصوصية: (وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا) الحجرات 12.
- من أقوال الرسول الكريم :

- حق الحياة والأمان: «إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا».
 - عدم التمييز: «لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى».
 - حقوق العمال: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه».
 - حق المشاركة في الشؤون العامة: عندما بوبع الخليفة أبو بكر الصديق قال «أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني».
 - حرية التعبد: عندما فُتح بيت المقدس، عاهد الخليفة عمر بن الخطاب أهله على حرية التعبد بالدين المسيحي والإبقاء على الكنائس.
 - حق المحاكمة العادلة: عن الإمام علي بن أبي طالب:
 - «ان الحدود لا تستقيم إلا على المحاجة والمقاضاة وإحضار البينة».
 - «من أقر عن تجريد أو حبس أو تخويف أو تهديد فلا حد عليه».
 - الماجنا كارتا في إنجلترا – 1215 م: أساء الملك الانجليزي جون الأول استخدام السلطة فبالغ في فرض الضرائب وكان باذخاً في مصاريفه وتورط في حروب فاشلة ولم يحترم سلطة البابا. تكاتف النبلاء ورجال الدين وفرضوا عليه سلطة القانون من خلال «الميثاق العظيم للحرية» أو ما عرف «بالماجنا كارتا».
- السعودية ومواثيق حقوق الإنسان

حضرت السعودية التصويت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وامتنعت حينها عن التصويت. ولكن وفي مؤتمرات دولية لاحقة ومنها مؤتمر فيينا عام 1993، قامت السعودية بالمصادقة على إعلانات هذه المؤتمرات والتي تم فيها إعادة التأكيد على عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أصبحت السعودية مؤخراً عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

لقد صادقت السعودية على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان وهي:

• اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها وقد انضمت إليها في 13 يوليو 1950.

O التحفظات : .

• الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وقد انضمت اليها في 23 سبتمبر 1997.

O التحفظات :

- تحفظ على البنود المتعارضة مع احكام الشريعة الإسلامية.

- رفض تحويل أي خلاف بين دولتين إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة الطرفين.

• اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأة وقد انضمت اليها في 7 سبتمبر 2000.

O التحفظات :

- تحفظ على البنود المتعارضة مع احكام الشريعة الاسلامية.

- تحفظ على مساواة المرأة للرجل فيما يخص الجنسية لها ولاطفالها.

- رفض تحويل أي خلاف بين دولتين إلى التحكيم او محكمة العدل الدولية إلا بموافقتها.

• اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللا انسانية أو المهينه وقد انضمت اليها في 23 سبتمبر 1997.

O التحفظات :

- رفض الطريقة المتبعة للتأكد من دقة المعلومات المقدمة منها.

- رفض تحويل أي خلاف بين دولتين إلى التحكيم او محكمة العدل الدولية إلا بموافقة الطرفين.

• اتفاقية حقوق الطفل وقد انضمت اليها في 26 يناير 1996.

O التحفظات :

- تحفظ على البنود المتعارضة مع احكام الشريعة الاسلامية.

تجري الحكومة السعودية دراسات في الوقت الراهن للمصادقة على «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

نظام الحكم في السعودية:

تتطابق الكثير من بنود نظام الحكم في السعودية بشكل كلي أو جزئي مع بنود المواثيق الدولية لحقوق الانسان. فعلى سبيل المثال:

- المادة 8: يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.
- المادة 22: يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.
- المادة 26: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
- المادة 27: تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والافراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.
- المادة 28: تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.
- المادة 36: توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.
- المادة 38: العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.
- المادة 40: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع اليها إلا في الحالات التي يبينها النظام.
- المادة 46: القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

وقد قامت السعودية بتبني ما جاء في نظام الحكم في انظمتها ولوائحها التطبيقية. فنظام الاجراءات الجزائية هو انعكاس لتنفيذ الالتزامات المترتبة على نظام الحكم.

من أين نبدأ؟

بعد هذا الاستعراض، قد يتصور البعض انه على احدنا ان ينتمي الى تنظيم حقوقي او دولي او عليه ان يكون خبيراً في موثيق حقوق الانسان لكي يمكنه الاستفادة من او المساهمة في ثقافة حقوق الانسان وتعزيزها في المجتمع. واقع الامر ان حقوق الانسان ثقافة يمكن لأي منا ان يتفاعل معها بغض النظر عن مدى تعمقه او تخصصه فيها. فالإعلان العالمي لحقوق الانسان ببوده الثلاثين قد صيغ بلغة مبسطة وبشكل شمولي، كما وصيغت باقي الصكوك الحقوقية بشكل ميسر يسهل فهمها واستيعابها من قبل الفرد العادي.

قراءة بعض هذه الصكوك والاطلاع على الكتابات الحقوقية المنشورة بشكل مطبوع او على الشبكة العنكبوتية، يمكن له ان يلهم أي فرد من أفراد المجتمع بتبني تطبيقات حقوقية يكون لها اثر ايجابي في مطالبته بحقوقه والمساهمة في تعزيز والدفاع عن حقوق الآخرين ممن هم حوله من زملاء عمل او مرؤوسين أو أفراد أسرة او طلاب. كما ويمكن لبعضنا المساهمة بنشر هذه الثقافة في المجتمع من خلال الكثير من القنوات ابتداءً من الاحاديث العابرة وحتى الكتابة في وسائل نشر مثل الشبكة العنكبوتية والصحف والمجلات والدوريات.

من نماذج تقارير حقوق الإنسان المنتهكة في السعودية

يقول التقرير السنوي الأميركي عن حقوق الإنسان في السعودية عن العام 2007 بقيت إنجازات الحكومة في مجالات حقوق الإنسان ضعيفة، حيث لا يحق للمواطنين تغيير نظام الحكم في بلادهم. وردت تقارير يعتمد على صحتها بأن قوات الأمن استمرت في ممارسة تعذيب وإساءة معاملة الموقوفين والسجناء، كما تواصلت عمليات الاحتجاز الاعتباطي للأفراد، ومنع الاتصال بهم. تجرى معظم المحاكمات في جلسات مغلقة، حيث يمنع المتهمون من توكيل محامين للدفاع عنهم أمام المحاكم. كما وردت تقارير تفيد بأن الحكومة انتهكت حقوق خصوصية الأفراد، واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة،

وقيّدت الحكومة حرّية التجمع، والاجتماع، والمعتقد، والتحرّك، واستمرت في ممارسة العنف والتمييز ضد النساء، والعنف ضد الأطفال، والتمييز ضد الأقليات العرقية والدينية، كما واصلت فرض تقييدات صارمة على حقوق العمال.

يحرمّ قانون الاجراءات الجنائية ممارسة التعذيب، وتمنع الشريعة الإسلامية أي قاضٍ من قبول اعتراف يحصل تحت الاكراه. لكن وردت تقارير يمكن الاعتماد على صحتها، تفيد بأن السلطات أساءت معاملة محتجزين من المواطنين والأجانب. وكان موظفو وزارة الداخلية مسؤولين عن معظم حالات إساءة معاملة السجناء التي شملت الضرب، والجلد، والحرمان من النوم. كما وردت تقارير تؤكّد حصول عمليات تعذيب وإساءة معاملة، للحصول على اعترافات من سجناء. وأفاد سجناء بريطانيون وكنديون، أطلقوا خلال العام، بأنهم أخضعوا للتعذيب خلال احتجازهم.

وعاقبت الحكومة المجرمين استناداً إلى تفسيرها للشريعة. شملت هذه العقوبات السجن، والجلد، وبتتر الأعضاء، والاعدام بقطع الرأس. في نهاية العام، اعترفت السلطات بأنها نفذت ٣٢ حكماً بالاعدام، وهو عدد يقلّ عمّا تم تنفيذه من أحكام الاعدام في العام الماضي التي بلغت ٤٣ حكماً بالاعدام. ولم تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجون.

الوقف والاحتجاز

أوقفت السلطات واحتجزت أشخاصاً من دون اتّباع الاجراءات القانونية الواضحة. أخاف المطوّعون وسلّموا إلى مخافر الشرطة أشخاصاً اتهموهم بارتكاب «جرائم منكرة»، استناداً إلى تفسيراتهم للشريعة الإسلامية. لم تتوافر سوى إجراءات رسمية قليلة لحماية الأفراد من سوء المعاملة.

ينص القانون على أنه لا يحق للسلطات احتجاز أي مشتبه به لمدة تزيد على ٣ أيام دونما توجيه تهمة إليه. لكن في الممارسة، تم احتجاز أفراد لأسابيع أو أشهر، وأحياناً لفترات أطول، من دون توجيه أي تهمة إليهم. تنص هذه الأنظمة أيضاً على إطلاق المحكوم عليهم بجرائم أقلّ خطورة بكفالة، لكن السلطات أطلقت أحياناً محتجزين عند التعرف عليهم من

جانب المسؤول عنهم أو كفيلهم من دون دفع مبلغ الكفالة. ليست هناك قواعد ثابتة تضمن للمحتجزين حق تبليغ عائلاتهم بوقفهم.

جرى احتجاز نساء من جنسيات عديدة، لقيامهن بأعمال كالركوب في سيارة أجرة مع رجل من غير محرمهن، والظهور حاسرات الرؤوس في مجمعات التسوق، وتناول الطعام في مطاعم برفقة ذكور ليسوا من أقاربهن. احتجزت السلطات عدداً كبيراً من السجينات كهؤلاء لأيام عدة، وأحياناً لأسابيع، من دون السماح لهن بتبليغ عائلاتهن، أو بالنسبة للأجنبيات، بإعلام سفارات بلادهن.

حصلت حالات تمّ فيها إلقاء القبض واحتجاز بعض المسيحيين، بسبب احتفالهم بالقدّاس، وأحياناً بصورة اعتباطية. وألقت الحكومة القبض على ستة قياديين من الطائفة الإسماعيلية الشيعية في نجران. واستمر احتجازهم، حسبما ذكرت التقارير، سوية مع ٩٣ آخرين منذ حدوث الاحتجاجات هناك.

لم يسمح للمحتجزين السياسيين الذين أُلقت القبض عليهم المديرية العامة للمباحث التابعة لجهاز أمن وزارة الداخلية، بإجراء أي اتصال مع الخارج، وأدخلوا سجوناً خاصة خلال المرحلة الابتدائية من التحقيق، والتي كان من الممكن أن تطول أسابيع أو أشهراً عدة. استمرت الحكومة في إساءة معاملة أناس من الأقلية المسلمة الشيعية، وأفادت التقارير بأن قوات الأمن الحكومية أُلقت القبض على عدد من أفراد الطائفة الشيعية، عند أقلّ اشتباه بهم، واحتجزتهم لفترات طويلة.

ينص القانون على استقلالية القضاء، لكن أفراداً من العائلة المالكة من ذوي المناصب الرفيعة، الذين لا يفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاءهم، مارسوا أحياناً تأثيراً على القضاة.

مجلس القضاء الأعلى ليس محكمة، ولا يحق له نقض القرارات التي تصدرها محاكم الاستئناف. لكن يجوز للمجلس مراجعة الأحكام الصادرة عن محكمة صغرى، وإعادتها إلى تلك المحكمة لإعادة النظر فيها.

وردت تقارير خلال السنة، تفيد بأن السلطات أمرت بتعذيب الموقوفين والضغط عليهم لإجبارهم على الاعتراف، من خلال عزلهم وعصب أعينهم لمدة أسابيع.. واستناداً إلى

التفسير الحنبلي للشريعة الإسلامية، يجوز للقضاة إهمال شهادة أشخاص من غير المسلمين، أو ممن لا يتبعون المذهب الحنبلي. أفادت مصادر قانونية أن الشهادة التي يدلي بها أفراد من الطائفة الشيعية، تُهمل في أحيان كثيرة في المحاكم، أو أنها تُعتبر أقلّ وزناً من شهادة يدلي بها أفراد من الطائفة السنية. ولم يكن إصدار الأحكام بموجب النظام القانوني متماثلاً. تنص القوانين والأنظمة على وجوب معاملة المدعى عليهم بالتساوي. لكن صدرت أحكام أكثر قسوة، صدرت في الجرائم المرتكبة ضد مسلمين من تلك الصادرة في الجرائم المرتكبة ضد غير المسلمين، ولم تكن الأحكام متماثلة. في القضية التي تتعلّق بالقتل غير المتعمد تفاوت مبلغ التعويض، أو دية القتل، باختلاف جنسية، ودين، وعمر، وجنس الضحية. ومن الممكن تبديل الحكم في أي مرحلة من مراحل المراجعة، باستثناء العقوبات التي نص عليها القرآن.

تعتبر الشريعة الإسلامية أتباع الدين الهندوسي على أنهم مُشركون، ويستخدم هذا التصنيف كتبرير لممارسة تمييز أكبر عند تقدير التعويضات عن قتل غير متعمد أو إصابة غير متعمدة. يملك أمراء المناطق (جلّهم تقريباً من أعضاء العائلة المالكة) سلطة تخفيف أو خفض الحكم الذي يصدره القاضي. وبوجه عام، لا يخضع أعضاء العائلة المالكة وأفراد العائلات ذات النفوذ إلى حكم القانون نفسه الذي يخضع له المواطنون العاديون.

فتح البريد والطرود

يفتح موظفو الجمارك بصورة روتينية البريد والطرود المشحونة، بحثاً عن سلع مهربة، تشمل مواد تعتبر خلاعية أو دينية غير إسلامية سنيّة. صادر موظفو الجمارك أو أخضعوا للرقابة مواد اعتبروها مسيئة، تشمل الإنجيل المسيحي وأشرطة الفيديو الدينية.. كما فتحت السلطات البريد واستخدمت المخبرين والتنصّت على خطوط الهاتف في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي والقضايا الجنائية.

تفرض الحكومة قيوداً على حق موظفين حكوميين مُعيّنين بالزواج بأجنبيات. وتمنع الحكومة كبار الموظفين المدنيين وضباط الأمن من الزواج بأجنبيات قبل الحصول على إذن مسبق من الملك. وتشمل لائحة الوظائف الخاضعة لهذا التقييد الوزراء والقضاة والموظفين في البلاط الملكي وفي مجلس الوزراء... ويتعرّض الذين ينتهكون هذه القيود إلى إجراء تأديبي.

الحريات المدنية

استمرت الحكومة في التضييق على حرية التعبير والصحافة. عاقبت الحكومة صحافيين عدة لكتابتهم مقالات وتعليقات تنتقد السلطات الدينية والشريعة الإسلامية، ومارس الصحافيون أيضاً بعض الرقابة الذاتية، وامتنعوا عن الانتقاد المباشر للموظفين الحكوميين. وسائل الاعلام المطبوعة يملكها أفراد، ولكنها تتلقى مساعدات من الحكومة. تقوم وزارة الاعلام بتعيين كافة رؤساء التحرير، كما يجوز لها عزلهم خلال العام. عزلت الحكومة رئيس تحرير صحيفة الوطن، إثر نشره سلسلة من المقالات والرسوم الهزلية التي تنتقد السلطات الدينية، وتشك بصفة المبادئ الإسلامية المحافظة. منعت الحكومة تأسيس أحزاب سياسية، أو تشكيل أي نوع من التجمعات المعارضة سياساتها.. لكن أعدت مجموعات من مؤيدي الاصلاح عرائض التماس عدة، وقدمتها إلى الحكومة وقابلت ولي العهد..

حرية الدين

منعت الحكومة الممارسة العلنية لشعائر دينية غير إسلامية. واعترفت الحكومة بصورة غير رسمية بحق غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بسريّة؛ ولكنها لم تحترم دائماً هذا الحق في الممارسة الفعلية. تحدّدت ممارسة شعائر الدين الإسلامي بوجه عام بالالتزام الدقيق بالتفسير الوهابي للمدرسة الحنبلية التابعة للمذهب السنّي في الإسلام، كما سنّه محمد بن عبد الوهاب، وهو مصلح ديني متشدد عاش في القرن الثامن عشر. منعت الحكومة نشر التعاليم الإسلامية التي لا تتوافق مع هذا التفسير المقبول رسمياً للإسلام. حرّم على الأئمة الأجانب إمامة المصلّين خلال أوقات الصلاة التي تشهد ازدحاماً شديداً، ومنعوا من إلقاء عظاتهم خلال صلاة «الجماعة» نهار الجمعة. ذكرت الحكومة أن تصرفاتها في هذا الشأن تشكّل جزءاً من خطة «السعودة» التي تتيح للمواطنين السعوديين الحلول محلّ العمال الأجانب في البلاد. يتعرّض للعقوبات كتّاب وغيرهم من الأفراد ممن ينتقدون علناً هذا التفسير، وضمنهم كل من دعاة التفسير الأكثر تشدداً، والذين أيدوا تفسيراً أكثر اعتدالاً

من تفسير الحكومة. ومنع صحفيون عدة ممن كتبوا مقالات انتقدوا فيها الزعامة الدينية، أو شكّوا بصحة المبادئ العقائدية المحافظة، من الكتابة أو السفر إلى الخارج. منعت الحكومة الممارسة العلنية للنشاطات الدينية غير الإسلامية. يتعرّض المصلّون غير المسلمين لخطر الوقف، والجلد، والترحيل إلى خارج البلاد، لممارستهم نشاطاً دينياً علنياً يجذب الانتباه الرسمي. وقد أعلنت الحكومة علناً، حتى أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن سياستها هي حماية حق غير المسلمين في ممارسة شعائر دينهم سرّاً. خلال العام، أعاد كبار المسؤولين في الحكومة تأكيد هذا الحق، مع التشديد بأنهم لن يسمحوا ببناء أي كنيسة في البلاد. لكن الحكومة لم توفر أي توجيهات صريحة، مثل عدد الأشخاص الذين يسمح لهم بالصلاة الجماعية، والأماكن المقبولة لإقامة تلك الصلوات، وما الذي يُشكّل عبادة خاصة، ما جعل التمييز بين العبادة العامة والعبادة الخاصة غير واضح. وخلال العام، حصلت بعض المداهمات المفاجئة، وعمليات إلقاء القبض والاحتجاز لمسيحيين عبر البلاد، مع أنها كانت أقلّ عدداً مما حصل في الماضي.

لم تسمح الحكومة لرجال الدين من غير المسلمين بالدخول إلى البلاد لغرض إقامة شعائر دينية، رغم أن بعضهم جاء تحت اسم رعايات أخرى، وفرضت الحكومة أن يحمل غير المواطنين بطاقات إقامة يُذكر فيها دين صاحبها، أي «مسلم» أو «غير مسلم». وردت تقارير تفيد بأن المطوّعين وضعوا ضغوطاً على الكفلاء السعوديين للأجانب، كي لا يقوموا بتجديد إقامات لأشخاص يعملون في وظائف مُعيّنة، وذلك لأسباب دينية.

جرى التمييز ضد المواطنين الشيعة في الدوائر الحكومية، وفي مجالات العمل في وظائف الأمن الوطني. وأُخضع أفراد من الطائفة الشيعية إلى قيود تعيق توظيفهم في الصناعات النفطية والبتروكيميائية، وأُخضع بصورة دورية بعض الشيعة المشتبه بأنهم من المخربّين إلى المراقبة، وفُرضت عليهم قيود تمنع سفرهم إلى الخارج.

حرية التنقل والسفر

يتمتع المواطنون الذكور بحريّة التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج. لكن الحكومة قيدت هذه الحقوق بالنسبة للنساء، استناداً إلى تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية. مُنعت كافة النساء في البلاد من قيادة السيارات، وبقين يعتمدن على الذكور في تنقلاتهن. بصورة

مماثلة، يتوجّب على النساء الحصول على إذن خطي من قريب أو وصي ذكر، قبل أن تسمح السلطات لهن بالسفر إلى الخارج.. طبّق مطلب الحصول على إذن من قريب أو وصي ذكر أيضاً على النساء الأجنبية المتزوجات سعوديين، أو على البنات القاصرات والعازبات لآباء سعوديين.. طبّقت القيود المفروضة على السفر أيضاً على مواطنين أميركيين ولدوا من آباء سعوديين. وفي قضايا الخلاف حول وصاية الأولاد بين نساء أميركيات وأزواجهن من المواطنين السعوديين، تمكّن الزوج من منع سفر الأولاد إلى الولايات المتحدة حتى عند وجود أمر وصاية صالح صادر عن محكمة أميركية (...)

يعيش في المملكة ما يزيد على مئة ألف مقيم أصلي لا يحملون جنسية أي دولة. يعرف هؤلاء باسم «بدون» وهم مقيمون ولدوا في البلاد، لا يحملون الجنسية السعودية بسبب إهمال أسلافهم في الحصول عليها، ويشمل ذلك متحدرين من قبائل بدوية كالعنيزة وشمّر، لم تسجل من بين القبائل الأصلية خلال حكم الملك عبد العزيز، وكذلك المتحدرين من آباء ولدوا في الخارج وهاجروا إلى البلاد قبل تسجيل المواطنين، ومهاجرين ريفيين تخلف آباؤهم عن تسجيل ولادتهم لدى السلطات. بسبب عدم امتلاك هؤلاء للجنسية السعودية أصبحوا محرومين من التوظيف وفرص التعليم، ولا تتوافر لهم إلا قدرة محدودة على السفر إلى الخارج. يُعتبر «البدون» بين أفقر المقيمين في البلاد ويعيشون على هوامش المجتمع.

التمييز على أساس الجنس

هناك تمييز قانوني ونظامي بين المرأة والرجل. يحرم القانون التمييز على أساس العرق، لكن ليس على أساس الجنسية، رغم أن مثل هذا التمييز يحدث بالفعل. نشرت الصحافة أنباء تفيد بأن حوالي ١٥٠٠ مواطن مصابون بفيروس نقص المناعة/الإيدز (تبلغ نسبة النساء من بينهم ٢٣ بالمئة). كما نشرت الصحافة تقارير تفيد بأن معظم الأشكال الشائعة لالتقاط المرض كانت عبر الاتصال الجنسي. لكن المقالة ذكرت أن انتقال العدوى يتم عبر الاستعمال المشترك للإبرة نفسها، والعلاج بواسطة «الحجوة». و«الحجوة» ممارسة طبية خرافية في المجتمع تتمثل بسحب «الدم الفاسد» من الجسم الذي قد يحتوي على الأمراض. ركّزت المقالة أيضاً على وصمة العار الاجتماعية التي تحيط بمرض الإيدز،

وعدم توفر توعية عامة حول المسألة. في نهاية العام، بدأت وزارة الصحة بإنتاج نشرات حول المرض وباشرت بتنفيذ برامج توعية وعلاج جماعي..

تحرم أحكام الشريعة الإسلامية إساءة معاملة أو ممارسة العنف ضد كافة الأشخاص الأبرياء وضمنهم النساء. رغم أن الحكومة لم تحتفظ بإحصائيات حول حالات إساءة معاملة الرجال لزوجاتهم، أو حول أشكال أخرى من العنف الممارس ضد النساء، واستناداً إلى المعلومات المتوافرة المتعلقة بالإيذاء الجسدي، والعنف الممارس من قبل الأزواج ضد زوجاتهم، بدأ هذا العنف وهذا الإيذاء الجسدي كمشاكل شائعة. أفاد عمال المستشفيات بأن نساء عديدات أدخلن للمعالجة من إصابات نتجت على ما يبدو من أعمال عنف نفذها أزواجهن. يطلب الآن من المستشفيات إبلاغ السلطات حول أي إصابات تثير الشبهات. يجوز لمواطن منع زوجته أو أي ابن قاصر أو ابنة بالغة غير متزوجة، من الحصول على تأشيرة خروج للرحيل من البلاد، بغض النظر عن الجنسية... استمرت السفارات الأجنبية باستلام تقارير عديدة، تؤكد إساءة معاملة النساء الأجنيات اللواتي يعملن كخادمات في المنازل من جانب أصحاب عملهن. احتفظت بعض سفارات البلاد التي تنتمي إليها مجموعات كبيرة من خدم المنازل، بأماكن آمنة يستطيع مواطنوها اللجوء إليها، هرباً من أوضاع عمل تشمل الاحتجاز القسري، الحرمان من الطعام، الضرب أو أي إيذاء جسدي آخر والاغتصاب.

المتاجرة بالبشر

لا يمنع القانون بصورة محدّدة المتاجرة بالبشر، ولكنه يمنع الرقيق وتهريب الأشخاص إلى البلاد. وردت تقارير غير مؤكّدة تفيد بأنه تم تهريب النساء إلى البلاد لتشغيلهن كمومسات. بين ملايين العمال الأجانب في البلاد، جرى ابتزاز بعض الأشخاص، وبالأخص خدم المنازل، من قبل مكاتب التوظيف، أو جرى استغلالهم من قبل أصحاب العمل. يظلّ بعض العمال يعملون بعد انتهاء المدة المحدّدة في عقود عملهم، ويستغلّون بالتالي، نظراً لتمتّعهم بحمايات قانونية قليلة. هرب العديد من خدم المنازل من ظروف عمل شملت احتجازهم القسري داخل المنازل، ضربهم أو غير ذلك من أعمال الإيذاء الجسدي، وحرمانهم من الطعام واغتصابهم. أقامت أكاديميات الشرطة دورات تدريب للضباط الجدد حول كيفية التعامل مع مسائل عمالية، كجزء من منهاجهم الدراسي القياسي.

.....

منظمة مراقبة حقوق الانسان

التقرير السنوي لعام 2007

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان سيئة بشكل عام في المملكة العربية السعودية. وقد ضعفت الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ إصلاحات، ولم تجر الحكومة أية إصلاحات هامة في عام 2007. وتم تقييد حرية تكوين الجمعيات والتعبير، واستمرت المحاكمات غير العادلة والاحتجاز التعسفي وإساءة المعاملة والتعذيب للمحتجزين، كما استمرت القيود المفروضة على حرية التنقل وغياب أي محاسبة رسمية، وما زالت كل هذه الأمور من بواعث القلق الأساسية. ويميز القانون السعودي والسياسات السعودية ضد المرأة والعمال الوافدين والأقليات الدينية، خاصة الشيعة والطائفة الإسماعيلية من السعوديين.

وفي مايو/أيار 2007 ركزت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي وافقت عليها الحكومة في تقريرها الأول على مجالات انتهاك الحقوق الأساسية. وبدأت هيئة حقوق الإنسان الحكومية المشكلة من 24 عضو عملها في يناير/كانون الثاني 2007 بعد فترة تأخر دامت عامين. وسمحت الحكومة لـ هيومن رايتس ووتش بإجراء أبحاث في البلاد في ديسمبر/كانون الأول 2006 لكنها لم تف بوعدها بالسماح بزيارة أخرى في مايو/أيار 2007، ولا بعود مماثلة قطعها لمنظمة العفو الدولية.

الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة

يقع المحتجزون في أغلب الأحوال ضحية الانتهاك المنهجي المتكرر لإجراءات التقاضي السليمة والحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة أثناء الاستجواب. ونادراً ما تخطرهم السلطات بطبيعة الجرائم المتهمين بها، أو بالأدلة الداعمة لهذا الاتهام. ولا يقابل المحتجزون محاميهم، ويتعرضون للتأخير وهم رهن الاحتجاز على ذمة القضايا، ولا يمكنهم في العادة أثناء المحاكمة اختبار الشهود ولا الأدلة

أو الدفاع عن أنفسهم. وقد تبنت السعودية في أكتوبر/تشرين الأول 2007 نظاماً جديداً للقضاء جاء فيه تأسيس محاكم متخصصة، لكن لم يتم بعد كتابة قانون عقوبات أو ضمان أن أصول المحاكمات الجزائية متبعة كما يجب.

وتحتجز الشرطة السرية السعودية (المباحث) المحتجزين دون محاكمات ودون مقابلتهم لمحاميهم، وفي حالات عديدة يكون ذلك لعدة أعوام، ويوجد زهاء 3000 محتجز أمني مشتبهين بالتعاطف مع الإرهاب أو التورط في أعمال إرهابية.

وفي فبراير/شباط اعتقلت المباحث سبعة أكاديميين ومحامين إصلاحيين، بزعم تمويلهم للإرهاب. ولم تتهمهم السلطات رسمياً أو تحاكمهم خلال فترة الستة أشهر التي يسمح القانون السعودي باحتجاز الأشخاص طوالها دون عرضهم على المحاكم، ووضعتهم في الحبس الانفرادي دون زيارات عائلية لخمسة أشهر. وحتى كتابة هذه السطور ما زالوا محتجزين دون اتهامات موجهة إليهم ولم يتشاوروا مع محامين.

التعذيب والمعاملة السيئة وعقوبة الإعدام

في عام 2007 قاضت الحكومة لأول مرة هيئة الأمر بالمعروف جراًء إساءة استخدام السلطات ولضرب اثنين من المحتجزين ضرباً أفضى إلى الموت. إلا أنه لم يواجه كل مرتكبي هذه المخالفات المزعومين المحاكمة، واعتقل المسؤولون شهود أبرياء، ولم تمثل هيئة الأمر بالمعروف أمام المحكمة. وأمر وزير الداخلية الأمير نايف في يوليو/تموز بأن على هيئة الأمر بالمعروف ألا تحتجز الأشخاص الذين تعتقلهم، بل أن تسلمهم على الفور إلى الشرطة.

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش مزاعم كثيرة بالمعاملة السيئة والتعذيب في سجن الحائر في زيارة ديسمبر/كانون الأول 2006. وظهر تسجيل فيديو في مايو/أيار 2007 يظهر فيه التعذيب وتم نشره على الإنترنت. كما زعم السجناء في سجون نجران وبريمان والرويس والدمام والإحساء والبريدة تعرضهم للإساءات.

وكثيراً ما يحكم القضاة السعوديون على المتهمين بآلاف الجلدات، وتُنفذ هذه الأحكام عادة على الملأ. وأفادت صحيفة عكاظ في أكتوبر/تشرين الأول أن محكمة حكمت على رجلين في منطقة الباحة الجنوبية بسبعة آلاف جلدة جراء ارتكاب "اللواط"، وهي أقسى عقوبة بالجلد تعرف بها هيومن رايتس ووتش إلى الآن.

ونفذت المملكة قرابة 147 عملية إعدام بواسطة قطع الرأس بالسيف حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وهو العدد الذي يبلغ أربعة أضعاف مثيله في عام 2006. ولا يوجد تفسير واضح لهذه الزيادة، إذ أظهرت غالبية إحصاءات وزارة العدل الحديثة لعام 2006 اتجاهاً لتراجع عدد القضايا لمدة عامين ماضيين. ويحكم القضاة على الأشخاص الصغار بالإعدام، حتى سن 13 عاماً. وفي 21 يوليو/تموز 2007 أعدمت السعودية ضحيان الثوري السباعي جراء جريمة قتل ارتكبتها وهو في سن 15 أو 16 عاماً.

حرية التعبير والحريات الدينية

الحق في توجيه الانتقاد أو الحوار المفتوح بخصوص أفكار مثيرة للجدل في الإعلام أو على الإنترنت هي حرية محدودة. وفي مطلع عام 2007 أوصدت الحكومة موقع رائف البدوي وهو www.saliberal.com الذي يلقي الأضواء على ممارسات هيئة الأمر بالمعروف، وفي أكتوبر/تشرين الأول أوصدت موقع حقوق الإنسان والأحداث الجارية www.menbar-alhewar.com الذي كان يديره السجين السياسي السابق علي الدميني. وفي أواخر عام 2006 نفت الحكومة الصحفي قنان الغامدي جراء مقالة كتبها ينتقد فيها التنفيذ البطيء للإصلاحات.

وتأمر وزارة الداخلية بشكل منهجي السعوديين الذين يستضيفون صالونات فكرية بأن يمنعوا عنها أو ألا يدعون إليها أشخاصاً معينين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 حظر الملك عبد الله أي مسؤول من "معارضة سياسات أو برامج الدولة... بالمشاركة في أي نقاش عبر القنوات الإعلامية أو في اتصالات محلية أو أجنبية".

واحتجز محافظ الإحساء دون توجيه اتهامات أكثر من 150 من الزعماء الدينيين الشيعة وهذا لفترات قصيرة، واستمر هذا في عام 2007. وطردت وزارة التعليم في يونيو/حزيران فتاة شيعية من المدرسة لأنها أهانت الصحابة.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

اعتقلت المباحث في يوليو/تموز 2007 خمس نساء تظاهرن سلمياً لإطلاق سراح أو محاكمة أقاربهن الرجال المحتجزين منذ أكثر من عامين دون محاكمة. كما اعتقلت وأدانت فيما بعد إصلاحيين بارزين بالتحريض على مظاهرة عامة، مثل عبد الله الحامد المحامي الموكل عن الزوج المحتجز لإحدى المتظاهرات، وشقيقه عيسى. وما زال الناشط الحقوقي محمد البجادي محتجزاً إثر مظاهرة ثانية في سبتمبر/أيلول. وفي أكتوبر/تشرين الأول زعم متروك الفالح، الذي نشر هذه الانتهاكات الحقوقية على الملأ، أن المباحث هددت حياته بمحاولة التسبب في حادث له وهو يقود سيارته على الطريق.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 عدّل مجلس الشورى المعين أول مشروع قانون ينظم عمل المنظمات غير الحكومية بحيث يقلل من رقابة الحكومة عليها، لكن توصياته لم تكن ملزمة. وحالياً، تعتبر عملية الترخيص للمنظمات غير الحكومية بمزاولة النشاط عملية تعسفية. ومنع ملتقى الحوار الوطني الذي يروج لنشر التسامح والحوار إبراهيم المقيطب، رئيس جمعية حقوق الإنسان أولاً في السعودية، من المشاركة في الملتقى على الإنترنت لأنه ينتمي إلى "جمعية غير مسجلة".

حقوق المرأة

يحرم النظام السعودي الخاص بالوصاية المرأة من حقوقها الأساسية. فعلى المرأة أن تحصل على إذن من أبيها أو زوجها أو حتى ابنها، باعتباره الوصي الشرعي عليها، لكي تعمل أو تسافر أو تدرس أو تتزوج أو تتلقى الرعاية الصحية أو تذهب إلى الهيئات الحكومية، بما في ذلك السعي للحصول على التعويض لوقوعها ضحية للعنف المنزلي. والفصل العنصري صارم التطبيق يحرم المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

وفي يناير/كانون الثاني 2007 قررت إحدى المحاكم نهائياً الأمر بالطلاق الجبري بين زوجين بالغين تزوجا بالتراضي، وهما فاطمة عزاز ومنصور التيماني، بعد أن اشتكى أخوها من الأب في المحكمة مطالباً بالطلاق بسبب عدم تناسب مستوى القبيلة الاجتماعي للزوج. وضايق مسؤولو وزارة الداخلية الزوجين منذ ذلك الجين وأجبروهما على الانفصال الكامل باحتجاز فاطمة وابنها البالغ من العمر عامين، فيما رفضوا أن يزورها منصور الحاصل على حق الوصاية على ابنتهما.

وفي نوفمبر/تشرين الأول 2007 ضاعف قاضي أثناء نظر الطعن في حكم - من تسعين جلدة إلى 200 جلدة وستة أشهر حبس - وكان الحكم الأول صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2006 بحق ضحية حادث اغتصاب جراء الاختلاط غير الشرعي بالرجال بعد أن قابلت رجلاً كان يحاول ابتزازها. واختطفت عصابة الاثنين في مكان المقابلة واغتصبت كل منهما. وحتى صدور حكم القاضي الأول لم تكن المرأة تعرف أنها عرضة للملاحقة القضائية. كما تضاعفت عقوبة المعتصبين بعد الطعن لتصبح الحبس عشرة أشهر.

وتحتجز السعودية الفتيات دون مراجعة قضائية لحالاتهن وهذا بغرض "الإرشاد".

حقوق العمال المهاجرين

تعرض قوانين الهجرة المقيدة وعدم توافر تدابير الحماية الكافية للعمال، الكثير من قوة عمل الوافدين البالغ عددهم قرابة ثمانية مليون شخص لخطر عدم تلقي الأجور والعمل لساعات طويلة بشكل مفرط، والتقييد بالإقامة في محل العمل، ومصادرة جوازات السفر، وفي بعض الحالات التعرض للإساءة البدنية أو الجنسية. ونظام الكفالة يربط العمال الوافدين بأصحاب عملهم، الذين تعتبر موافقتهم ضرورية على مجموعة كبيرة من الإجراءات الرسمية للعاملين ويمكنهم أيضاً إنهاء الوضع القانوني للعمال في أي وقت يشاءون. كما يمكن لأصحاب العمل عدم منح الإذن بتغيير صاحب العمل، على الرغم من إصلاح جديد في السياسات، إذا تم تنفيذه، كفيل بمصادرة هذا الحق من أصحاب العمل الذين لا يدفعون الأجور للعاملين.

وكثيراً ما يرتقي العزل في المنازل والإساءة إلى الخادمت المنزليات إلى مرتبة العمل الجبري، كما ظهر من آلاف الشكاوى التي تلقتها سفارات الفيليبين وأندونيسيا وسريلانكا. وتخطط السعودية لتقنين تدابير حماية الخادمت المنزليات، اللاتي تستبعدهن حالياً قوانين العمل القائمة، ولكن ما زالت عملية التقنين هذه متوقفة منذ عام 2005.

ويخاطر العمال الوافدون الذين يقاضون أصحاب عملهم جراء الإساءة أو مخالفة ظروف العمل، بالسجن والترحيل نتيجة لاتهامات مضادة من أصحاب العمل زائفة بطبيعتها في نظام قضائي منحاز ضدهم. وفي أغسطس/آب ضرب بعض أصحاب العمل أربعة خادمت منزليات أندونيسيات ضرباً مبرحاً مما أفضى إلى مقتل اثنتين منهن، ثم فيما بعد أخرجت الشرطة الناجيتان من وحدة العناية المركز بالمستشفى للتحقيق في اتهامات بممارسة السحر والشعوذة ورفضت أن تطلع السفارة الأندونيسية عليهما. وفي يونيو/حزيران حكمت محكمة سعودية على خادمة منزلية سريلانكية هي ريزانا نافيك، بالإعدام جراء قتلها لطفل ترعاه. وكانت نافيك تبلغ 17 عاماً وقت الحادث الذي وصفته بأنه محض حادث، ولم تشاور محامي أثناء المحاكمة وزعمت أنها قد أكرهت على الاعتراف. وقام محامي وكنته لها مؤسسة خيرية أجنبية بالطعن في الحكم.

الأطراف الدولية الرئيسية

تعتبر السعودية حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة. وقد تراجعت ضغوط الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان: فمثلاً في 2007 جاء في تقرير وزارة الخارجية الدولي للحريات الدينية أن ثمة "بعض التحسينات" في حماية الحق في ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في السعودية، ولا تفرض الولايات المتحدة أية عقوبات. وفي يوليو/تموز أعلنت الولايات المتحدة عن صفقة أسلحة للمملكة بإجمالي بلغ 7 مليارات دولار.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 أوقفت بريطانيا تقصي حكومي في مدفوعات غير قانونية على صلة بصفقة أسلحة بريطانية سعودية، زاعمة أن الإيقاف كان للصالح العام. وأثناء

زيارة ملك السعودية لأول مرة منذ عشرين عاماً إلى بريطانيا في أكتوبر/تشرين الأول 2007، ركزت الحكومة على القيم المشتركة بين الدولتين، لكن لم تشر علناً إلى قلقها من سجل حقوق الإنسان في السعودية.

نماذج من الانتهاكات في السجون

في تقرير لها 2/2/2007) - اعلنت منظمة مراقبة حقوق الانسان أن على سلطات السجون السعودية أن توفر فوراً الإشراف والرعاية الطبية التخصصية لهادي آل مطيف، وهو إسماعيلي نال الحكم بالإعدام عام 1996 في محاكمة غير عادلة؛ بسبب مزاعم بتحقيقه النبي محمد. وقد سبق لهادي، الذي أكد التشخيص الطبي بأنه مصاب باضطراب نفسي، أن حاول الانتحار مرتين الشهر الماضي بعد وضعه في الحجز الانفرادي.

في 13 يناير/كانون الثاني قامت سلطات سجن نجران العام بوضع هادي في الحجز الانفرادي، كعقوبة بسبب اتصاله مع قناة الحر الفضائية التي تدعمها الحكومة الأميركية، وإرساله لها شريط فيديو عن حالته، تم بثه في 22 يناير/كانون الثاني.

وبعد خمسة أيام من الحجز الانفرادي، في 18 يناير/كانون الثاني حاول آل مطيف الانتحار لأول مرة بابتلاع أجسام معدنية، وبعد ثلاثة أيام من خضوعه لعملية جراحية لإخراج تلك الأجسام، أعاده مسؤولو السجن إلى الحجز الانفرادي؛ وفي 25 يناير/كانون الثاني حاول الانتحار ثانية وتم نقله إلى المستشفى على وجه السرعة. وبعد يومين أعادته سلطات السجن إلى الحجز الانفرادي مرة أخرى. وتفيد التقارير بأنه لم يتلق علاجاً نفسياً لا في المستشفى ولا في السجن، رغم أن أحد المستشفيات الحكومية شخصته عام 1999 بالإصابة باضطراب نفسي.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "بدلاً من تقديم الرعاية الطبية المناسبة لسجين مصاب باضطراب نفسي، رمت السلطات السعودية هادي آل مطيف في الحجز الانفرادي"، وتابعت تقول بأن "على الحكومة إطلاق سراح هذا الرجل

فوراً وأن تسمح له بطلب العناية الطبية التي يحتاجها".

وقد تدهورت حالة هادي العقلية كثيراً منذ سجنه عام 1993؛ وفي عام 1999، وجد فريق متخصص في مستشفى الطائف النفسي، الذي أقام فيه هادي ستة أشهر، أن هذا الأخير "غير مسؤول عن تصرفاته"، وتم تشخيصه بأنه مصاب بالاكتئاب منذ طفولته. ومنذئذ، حاول هادي الانتحار عدة مرات، ولكنه لم يتلق أية عناية نفسية. كما رفض مسؤولو السجن أن يسمحوا لأبويه وأخوته برؤيته في المستشفى أو في السجن طوال السنوات الماضية.

في ديسمبر/كانون الأول قال آل مطيف لـ هيومن رايتس ووتش عن طريق الهاتف أن أمه ضعيف في الإفراج عنه. وفي أكتوبر/تشرين الأول، كتبت هيومن رايتس ووتش رسالة إلى الملك عبد الله توثق لمحاكمته غير العادلة، وطلبت من الملك العفو عنه. وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، بدا أن الملك قد أعفى عن آل مطيف؛ وبدأت سلطات السجن إجراءات الإفراج عنه، لكنها أعادته بعدئذ إلى الزنزانة دون أي تفسير، وأفرجت عن سجين آخر في قضية مشابهة بدلاً عنه. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني أخطر الملك عبد الله هيومن رايتس ووتش أن المحكمة الملكية تتابع القضية.

في عام 1996، حكم القاضي محمد العسكري في محكمة نجران على آل مطيف بالإعدام لأنه تلفظ في ديسمبر/كانون الأول 1993، على حد ما زُعم، بعبارة اعتبرتها المحكمة مهينة للنبي محمد، وأبدى هذا القاضي، مع غيره من القضاة في دعوى الاستئناف في العربية السعودية التي يحكمها السنة، معاملة تمييزية ضد الأقلية الإسماعيلية الإسلامية التي ينتمي إليها آل مطيف، وهي أحد اتجاهات الشيعة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في رسالتها إلى الملك؛ وكانت محاكمة آل مطيف غير منصفة إلى حد كبير ولم يلتزم القضاة فيها بأهم معايير المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون الدولي.

فعلى سبيل المثال، لم يتلق آل مطيف حكماً مكتوباً يبين أسباب الحكم عليه بالإعدام. وبعد

أن أخبرت المحكمة الملكية هيومن رايتس ووتش في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني بأن هناك حكماً مكتوباً، طلب أخوه علي من المحكمة الملكية نسخة منه في أوائل ديسمبر/كانون الأول. ولكن رغم أن مسؤولي المحكمة أخبروه أن هناك ملف باسم آل مطيف في المحكمة (رقم 109036، بتاريخ 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006) (1427/10/20 هـ)، إلا أنهم لم يسلموه أي حكم.

وقالت سارة ليا ويتسن: "لقد استخفت الحكومة السعودية بالعدالة في محاكمة آل مطيف"، مضيفة بأنه "بدلاً من التمادي في هذا، على الحكومة الإفراج عنه فوراً".
وينص القانون الإنساني الدولي على مبادئ تكفل تلقي السجناء المرضى عقلياً على علاج نفسي مناسب وتسمح لهم بالتواصل مع العالم الخارجي، كما تفرض هذه المبادئ قيوداً على الإجراءات التأديبية مثل الحجز الانفرادي. وعليه فإن وضع آل مطيف في الحجز الانفرادي وعدم تقديم عناية نفسية تخصصية له يشكل انتهاكاً لهذه المبادئ.

وقد كررت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو والإفراج عن آل مطيف. وعلى الحكومة السعودية إخراجه فوراً من الحجز الانفرادي وتقديم العناية الطبية له أثناء وبعد الاعتقال، كما جددت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو عن آل مطيف؛ لأن محاكمته لم تكن عادلة.

ملحق

- تضع معايير حقوق الإنسان الدولية أحكاماً ومبادئ من أجل العلاج الطبي للسجناء وتواصلهم مع العالم الخارجي، ومن أجل ضبط الإجراءات التأديبية كالحجز الانفرادي. والوسائل الرئيسية هي:
- مجموعة مبادئ من أجل حماية جميع الأفراد الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛
 - أحكام معايير الحد الأدنى الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل معاملة السجناء؛
 - ضمانات تؤمن حماية حقوق الذين يواجهون حكم الإعدام.

1- المعالجة الطبية

يقول المبدأ 24 من مجموعة المبادئ بأن "يجب إجراء فحص طبي كامل للمعتقل أو السجين بأسرع ما يمكن بعد استلامه في مكان التوقيف أو السجن، وبعد ذلك يجب تقديم الرعاية الطبية والعلاج حينما تقتضي الضرورة. ويجب أن تكون الرعاية والعلاج الطبيان مجانيين".

وقد أفادت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها أن وضع السجناء المرضى عقلياً في حجز انفرادي يزيد من خطورة إقدامهم على الانتحار: "تتم غالبية حوادث الانتحار في الإصلاحيات حين يتم عزل السجين عن طاقم موظفي السجن وعن زملائه السجناء. وعليه فإن العزل أو الزنازين الانفرادية ... يمكن أن تزيد خطر الانتحار". وفي الحالات التي يحاول فيها "السجناء العدوانيون والذين يمكن أن يؤذوا أنفسهم" الانتحار، يُوصى "ببرامج تعزز الرقابة اللصيقة عليهم والدعم الاجتماعي والحصول على مراجع نفسية اجتماعية". [منع الانتحار: مرجع لمسؤولي السجن. الاضطرابات العقلية والسلوكية، قسم الصحة العقلية، منظمة الصحة العالمية (جنيف، 2000) ص 10 و11].

وتنص المادة 22 من أحكام معايير الحد الأدنى على "(1) يجب أن يكون في كل مؤسسة خدمات لموظف طبي مؤهل واحد على الأقل يكون لديه بعض المعرفة بالطب النفسي. ويجب أن تشمل الخدمات الطبية [...] وسائل التشخيص النفسي، وفي الحالات المناسبة، معالجة حالات الاضطراب العقلي. (2) يجب نقل السجناء المرضى الذين يحتاجون إلى معالجة تخصصية إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مشافي مدنية.

وتنص المادة 82 من الأحكام نفسها على أن السجناء المحكومين "الذين يعانون من أمراض أو اضطرابات عقلية أخرى يجب مراقبتهم ومعالجتهم في مؤسسات متخصصة بإدارة طبية". 2- التواصل مع العالم الخارجي

ينص المبدأ 19 من مجموعة المبادئ السجين على منح "حق الزيارة من قبل أفراد أسرته بشكل خاص وحق التراسل معهم وحق الحصول على فرصة كافية للتواصل مع العالم الخارجي وأن يخضع لظروف وتقييدات معقولة كما هو محدد في القانون أو النواظم

القانونية".

أن "تواصل السجين مع إحدى النشرات الصادرة عن مديرية السجون السعودية وجاء في العالم الخارجي يشكل برنامج رعاية في غاية الأهمية".

وتنص الضمانات المتعلقة بالمحكومين بالإعدام على أنه "من حق أي محكوم بالإعدام أن يسعى للحصول على العفو الذي يمكن منحه في جميع حالات الحكم بالإعدام". وأيضاً: "لن يُنفذ حكم الإعدام أثناء القيام بأي إجراء يتعلق بالعفو..".

3- القيود المفروضة على الإجراءات التأديبية

ينص المبدأ 16 من مجموعة المبادئ على أن " لا يجب إنكار حق تواصل المعتقل أو السجين مع العالم الخارجي ، ولا سيما مع أسرته أو محاميه ، أكثر من بضعة أيام".

ويقضي المبدأ 30 من مجموعة المبادئ بأن "1- أنماط السلوك التي تشكل مخالقات انضباطية من قبل السجين خلال فترة سجنه وتحديد العقوبة التأديبية التي يمكن إنزالها به ومدتها يجب أن تكون محددة في القانون أو النواظم القانونية وأن تكون منشورة في حينها. 2- من حق السجين أن يتكلم وأن يسمع إليه قبل اتخاذ الإجراء التأديبي. ومن حقه رفع الإجراء المتخذ بحقه إلى السلطات الأعلى للدراسة".

وبموجب المادة 20 من قانون السجن والاحتجاز السعودي الصادر عام 1978 فسلطات السجن أن تضع السجين في الحجز الانفرادي لمدة 15 يوماً إذا خرق "قانون السجن" (ويمكن للحاكم المحلي أن يضاعف هذه المدة في حال تكرر الخرق) ويشير إلى التعليمات التنفيذية لعام 1978 لتحديد "الأحكام القضائية على فرض العقوبات". ولكن الوجيه القانوني الرسمي يحذف هذه التعليمات التنفيذية.

وتنص المادة 32 من أحكام معايير الحد الأدنى على أن " (1) عقوبة الحجز في مكان ضيق أو عقوبة إنقاص الوجبات لا يمكن فرضها ما لم يقيم المسؤول الطبي بفحص السجين والموافقة كتابياً على أنه يمكن أن يتحمل هذه العقوبة. (2) وكذا الحال بالنسبة لأية عقوبة يمكن أن تضر جسدياً أو عقلياً بالسجين [...] (3) على المسؤول الطبي أن يزور يومياً السجناء الذين يقضون مثل هذه العقوبات وأن يقدم النصح للمدير إذا كان يرى أن إنهاء العقوبة أو تغييرها ضروري بدواعي الصحة العقلية والجسدية.

4- حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

وتنص الضمانات على أنه "يمكن فرض عقوبة الإعدام فقط حين تكون إدانة الشخص المتهم واضحة وبأدلة قاطعة لا تترك مجالاً لأي تفسير مختلف للوقائع". كما تنص على أنه "لا يمكن تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد قرار نهائي تصدره محكمة مختصة بعد دعوى قانونية توفر كافة الضمانات الممكنة لضمان محاكمة عادلة، [...] بما في ذلك حق أي مشتبه به أو متهم بجريمة يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام في الحصول على المساعدة القانونية الكافية في كل مراحل الدعوى".

مراقبة حقوق الإنسان 2007/2/2

شكوى من داخل السجون السعودية

- ناشدت زوجات إصلاحيين سعوديين -تعتقلهم وزارة الداخلية منذ فبراير 2006- أولي الأمر بالسماح لأزواجهم بالصلاة في جماعة خلال شهر رمضان المبارك.

ونقل عدد من زوجات هؤلاء الإصلاحيين عن أزواجهم تأثرهم وحرزهم الشديد لحرمانهم من الصلاة في جماعة حتى في شهر الصوم والعبادة.

وكشفن في تصريحات خاصة لـ"إسلام أون لاين.نت" أن القرآن الكريم هو أنيس المعتقلين بسجونهم الانفرادية، رغم نقل بعضهم لمعتقلات انفرادية في "فيلات" (بيوت فارهة) على كورنيش جدة. ووفقا للمصادر نفسها، فإن القيود التي تمت إزالتها عن المعتقلين خلال رمضان تتعلق بالطعام فقط.

وقالت "أم محمد" -زوجة الإصلاحي المعتقل الدكتور سعود الهاشمي-: إن معنويات زوجها مرتفعة رغم طول فترة الاعتقال وعدم توجيه اتهامات له حتى الآن.

ولكنها بينت أنه "يحز في نفسه أنه ممنوع من الصلاة في جماعة في هذا الشهر الكريم"، مضيفة أنه "يقضي يومه في قراءة القرآن وبعض الكتب التي سمح بدخولها له".

وفي هذا الصدد، أعربت أم محمد عن معاناتها في توصيل الكتب لزوجها، مشيرة إلى أنه لا يسمح له إلا بالنذر اليسير من الكتب.

وقالت: "لقد سلمت الكثير من الكتب لسلطات السجن، لكنها لم تصل حتى الآن لزوجي، كما أنني وأولاده ممنوعون من زيارته منذ شهرين" وحتى مساء الثلاثاء.

وعن نقل بعض الإصلاحيين من السجن إلى "فيلات" حيث يقيمون بشكل انفرادي أيضا، قالت أم محمد: إن جميع الإصلاحيين المعتقلين تم نقلهم إلى فيلات أفضل حالا من

السجن، باستثناء الدكتور سعود الهاشمي والدكتور موسى القرني، حيث نقل 5 إصلاحيين قبل 3 أشهر، وفي أول رمضان نقل الإصلاحيان عبد الرحمن بن صديق وعبد العزيز الخريجي. وأوضحت أنها لم تستطع الحصول على تفسير من السلطات لهذا الأمر.

وعن القيود التي رفعت عن المعتقلين بمناسبة شهر رمضان، قالت أم محمد: إن الأمر "يتعلق بالطعام فقط. أصبحت هناك مرونة أكثر في السماح لنا بإدخال الأطعمة". وحول نوعية الطعام المقدم للمعتقلين من قبل الأمن خلال الإفطار قالت إنه "طعام طيب".

التراويح والجمعة

من جهتها، قالت لـ"إسلام أون لاين.نت" الدكتورة وجنات ميمني، زوجة الإصلاحي المعتقل الدكتور عبد الرحمن الشميري، إن زوجها يقضي يومها في قراءة القرآن بحبسه الانفرادي، مشيرا إلى أن ظروف الاعتقال جعلتهم "أكثر قربا من الله".

وبينت أنه سبق أن قدم الإصلاحيون المعتقلون - وهم ثمانية حاليا بعد الإفراج الصحي مؤخرا عن معتقل تاسع - طلبا لصلاة التراويح في جماعة، ولكن طلبهم قوبل بالرفض، كما يحز في أنفسهم جميعا أنه منذ اعتقالهم قبل نحو 8 أشهر لم يمكنوا حتى من أداء صلاة الجمعة.

إلا القلم

وبينت د. وجنات أن السلطات تمنع إدخال أي أفلام أو أوراق لهم، غير أنها أشارت إلى أنه "منذ انتقالهم للفيلات يسمح لهم بالصحف وبعض الكتب بعد قراءتها وتفتيشها".

وحول انتقال زوجها من محبسه إلى "فيلا"، قالت إن الإصلاحيين المعتقلين، باستثناء القرني والهاشمي، يقيمون حاليا في مجمع يضم 4 فيلات في مكان بين أبحر الجنوبية وأبحر الشمالية بجدة، ولكن كلا منهم يقيم بغرفة انفرادية، ولا يسمح لهم بلقاء بعضهم البعض.

وأعربت عن معاناتها نتيجة فتح باب الزيارة في العاشرة والنصف مساء، ولاسيما أنها تفد من مكة إلى جدة ويكون الوقت متأخرا، وأن سلطات السجن تتعلل لتأخير وقت الزيارة بأن السجانات لن يتمكن من تفتيش القادمات للزيارة إلا في هذا الوقت.

وبينت د. وجنات أنها، وباقي أسر المعتقلين، كانوا في انتظار "عفو رمضاني" عن الإصلاحيين، ولاسيما أنهم "لم يرتكبوا أي جرم كما لم توجه لهم اتهامات، ولكن ضاعت آمالنا في الهواء".

وانتقدت "سياسة تكميم الأفواه" التي تتبعها السلطات مع الإصلاحيين، مشيرة إلى أن اعتقالهم تحت مزاعم الإرهاب ما هو إلا محاولة من الأجهزة الأمنية لعزلهم عن الرأي العام. وشددت على "أنهم جميعا دعاة إصلاح سلمي مدني وعلمي، وأنهم جميعا ضد العنف والإرهاب".

وكان الإصلاحي خالد العمير قد أعرب في تصريحات سابقة لـ"إسلام أون لاين.نت" عن تفاؤله بقرب إطلاق سراح الإصلاحيين المعتقلين خلال رمضان، ولاسيما بعد الحراك الإصلاحي المستمر خلال هذا العام.

واعتقلت قوات الأمن 9 من المعروفين بدعواتهم الإصلاحية في مطلع فبراير الماضي على خلفية توقيع بعضهم على عريضة تطالب بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية بالمملكة، فيما أفادت عريضة إصلاحية أن اعتقالهم جاء بسبب محاولتهم إنشاء حزب سياسي.

ومن بين المعتقلين المحامي عصام بصراوي، وسليمان الرشودي، قاض سابق يزاول حالياً مهنة المحاماة، والأستاذ سعود مختار الهاشمي بأكاديمية الملك عبد العزيز، وعبد العزيز بن سليمان الخريجي، طبيب ورجل أعمال، وعبد الرحمن الشميري، أكاديمي بجامعة أم القرى، والشريف سيف الدين آل غالب، رجل أعمال، وعصام بن حسن بصراوي، محام. كما اعتقل موسى بن محمد القرني، أستاذ الشريعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وجاء في بيان صدر حينها لوزارة الداخلية أنها اعتقلتهم "في إطار جهود مكافحة الإرهاب".

إفراج مؤقت

وأفرجت السلطات الخميس الماضي عن المحامي عصام بصراوي لأسباب صحية، وترددت في الآونة الأخيرة أنباء عن أنه مصاب بالسرطان.

لكن نجله حسام أوضح لـ"إسلام أون لاين.نت" أن "الإفراج عن والده بشكل مؤقت وليس نهائي حسب ما علمنا من السلطات". لكنه لم يستطع تحديد مدة هذا الإفراج.

وأرسل إصلاحيون سعوديون أول رمضان الجاري خطابا للملك عبد الله بن عبد العزيز يطالب بإطلاق سراح دعاة الإصلاح التسعة المعتقلين أو محاكمتهم علنياً.

وقال الخطاب -المرسل عبر البريد الممتاز مذيلاً بتوقيع 135 إصلاحياً- إن "مدة اعتقالهم زادت عن الحد الأقصى للإيقاف بدون محاكمة وهو 6 أشهر، أو توفير ضمانات القضاء النزيه وأهمها علنية المحاكمة".

وأكدوا في خطابهم أنهم كانوا بالفعل يعدون لتشكيل حزب سياسي بالملكة التي يحظر فيها تشكيل الأحزاب، معتبرين أن دوافع الاعتقال الحقيقية هي تشويه نشاط المجتمع المدني على العموم. وهذا الخطاب هو الثالث من نوعه في غضون 6 أشهر؛ إذ سبقه رسالة نشرت في مايو الماضي، وأخرى في إبريل.

هذا وقد لفت تقرير رسمي إلى أن السجون السعودية شهدت تجاوزات أثناء جلد سجينات، كما أنها تضم عدداً من السجناء يمثلون ضعف طاقتها الاستيعابية. وكشف التقرير الذي أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية سمح لأعضاء منها بزيارة عدد من السجون أنها تلقت شكاوى من بعض السجناء قالوا فيها إنهم تجاوزوا المدد المقررة لسجنهم ولم يطلق سراحهم.

وأضاف التقرير الذي أنجزته لجنة الرصد والمتابعة بهذه الجمعية ونشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية اليوم الأحد 05-12-2004 أن قلة عدد العاملين في هذه السجون يعد السبب الرئيس في تأخير إنجاز معاملات المساجين، إضافة إلى الوافدين -غير السعوديين- يتم الإبقاء عليهم في السجن لفترات تصل إلى 9 أشهر بسبب رفض الكفلاء شراء تذاكر سفر لترحيلهم إلى بلدانهم أو بسبب عدم العثور على الكفيل.

وأوضحت الجمعية أنها خاطبت وزارة الداخلية بشأن 47 سجيناً انتهت مدة سجنهم فيما لا يزال الإبقاء عليهم مستمراً، إضافة إلى أن بعضهم أجبر على الاعتراف تحت الإكراه في حين جزء منهم سجن لمجرد الاشتباه به.

كما أنها نُوهت لاحتجاز الأفراد مدداً طويلة دون الإحالة إلى المحاكمة الأمر الذي عدته مخالفة صريحة للنظام الذي يمنع الاستمرار في التوقيف لأكثر من 6 أشهر والإفراج عن الموقوف إذا لم تتم إحالته إلى القضاء.

ولفت التقرير إلى ضعف الخدمات الصحية في السجون السعودية، مبيناً أن أغلبها يفتقر إلى العدد الكافي من الأطباء إضافة إلى النقص الشديد في الأدوية مع قلة في الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين. وأوضح التقرير في هذا الشأن أن سجن "الحائر" في العاصمة الرياض يتواجد به أخصائي اجتماعي في مقابل 3000 نزيل.

ووردت إلى هذه اللجنة شكاوى من بعض السجناء تتعلق بسجن عدد من العرب لم يطلق سراحهم منهم مصري. وبيّنت أنها خاطبت الجهات المختصة بهذا الشأن، إضافة إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والسفير المصري من أجل التدخل لإطلاق سراحه. كما تلقت شكوى من بحرينية حول دعوى حضانة طفلتها، غير أن الوالد السعودي أبلغ الجمعية أنه ليس مستعداً للتنازل عن حضانتها بالإضافة لسحب الجنسية من مواطنين وصفت بعضها بأنها سحبت بطرق غير نظامية.

وقالت الجمعية إنها تلقت شكاوى حول قلة زيارات هيئة التحقيق والادعاء العام إلى هذه السجون بهدف الإطلاع على أحوال السجناء، كما أن القيميين على السجون لا يعرفون السجناء بحقوقهم في توكيل محامين لمتابعة قضاياهم لافتة إلى ضعف تأثير السجون، حيث ينال عدد من المساجين على البلاط أو في الممرات. وأفاد التقرير بأن السجون السعودية مضي على إنشائها 50 سنة، مما يجعلها في حاجة إلى صيانة تحول دونها الإجراءات الإدارية البيروقراطية.

وأشار التقرير إلى أن دورات المياه لا تتمتع بالخصوصية لعدم وجود أبواب محذرا من وجود صغار السن من الموقوفين مع آخرين كبار من ذوي السوابق إلى جانب انتشار التدخين في غرف السجن المفتقرة إلى التهوية مما يعرض جميع السجناء للأمراض.

كشفت تقرير رسمي أن السجون في السعودية تضم ضعف طاقتها الاستيعابية من السجناء، وأن قلة عدد العاملين في هذه السجون يعد السبب الرئيس في تأخير إنجاز معاملات

المساجين، إضافة إلى وجود تجاوزات تتم في حق السجينات أثناء تطبيق عقوبة الجلد. وجاء في التقرير الذي أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية عبر لجنة الرصد والمتابعة، واتطلعت عليه "الوطن" حول الأعمال التي نفذتها منذ إنشائها، أن أعضاء من الجمعية زاروا في الفترة الأخيرة عددا من السجون السعودية في مناطق مختلفة للإطلاع على أحوال السجناء، حيث وردت إلى الجمعية العديد من الشكاوى من قبل ذوي السجناء والتي قالت أن هناك العديد من المساجين الذين انتهت مدة حبسهم لكن لم يطلق سراحهم حتى الآن. وبينت الجمعية أنها خاطبة وزارة الداخلية حول 47 سجينا انتهت مدة سجنهم فيما لا يزال الإبقاء عليهم مستمرا، إضافة إلى أن البعض منهم اجبر على الاعتراف تحت الإكراه في حين جزء منهم سجن لمجرد الاشتباه به. وأشار التقرير إلى أن أبرز ما تم رصده في السجون السعودية أن الوافدين "العمال غير السعوديين" يتم الإبقاء عليهم في السجن لفترات طويلة تصل إلى 9 أشهر وذلك بسبب رفض الكفلاء شراء تذاكر سفر لترحيل العامل أو بسبب عدم العثور على الكفيل. ومن الملاحظات التي أوردتها الجمعية احتجاز الأفراد لمدة طويلة دون الاحالة إلى المحاكمة الأمر الذي عدته مخالفة صريحة للنظام الذي يمنع الاستمرار في التوقيف لأكثر من 6 أشهر والافراج عن الموقوف إذا لم يحال إلى القضاء. وفيما يخص سجن الرياض المعروف بـ "الحاير" لاحظت الجمعية التأخير في البت في القضايا بسبب عدم قرب السجن من مكان المحكمة إضافة إلى عدم ترتيب زيارات للقضاة للسجن للحكم في قضايا الموقوفين ما يضطر إدارة السجن إلى نقل 70 سجين في اليوم إلى مقر المحكمة واعادتهم الأمر الذي عدته التقرير بالخطر على المساجين. ولفت التقرير إلى ضعف الخدمات الصحية في السجون السعودية حيث بين أن أغلبها يفتقد إلى العدد الكافي من الأطباء إضافة إلى النقص الشديد في الأدوية مع قلة في الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين حيث أن هناك اخصائي اجتماعي واحد في سجن الحاير الذي يبلغ عدد نزلائه 3000. وتطرق التقرير أيضا إلى وصول شكاوى للجنة من السجناء بسبب قلة الزيارات من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام للسجناء للإطلاع على أحوالهم ومن شكاواهم تباين الأحكام القضائية في القضايا المتشابهة كما أن القائمين على السجون لا يعرفون السجناء بحقوقهم في توكيل محامين لمتابعة قضاياهم. واثارت الجمعية ضعف التاثير في السجون السعودية حيث

ينام كثير من المساجين على البلاط أو في الممرات كما أن دورات المياه تنقصها الخصوصية لعدم وجود أبواب في تلك الدورات. وحذر التقرير من وجود صغار في السن من الموقوفين مع آخرين ممن يكبرونهم من ذوي السوابق إلى جانب انتشار التدخين في غرف السجن المفتقرة إلى التهوية ما يعرض جميع السجناء للأمراض. وفي ما يخص أهالي السجناء أوضحت الجمعية أنهم يحتاجون إلى خدمات ضرورية لدى قدومهم لزيارات ومن هذه الخدمات المواصلات ومظلات للانتظار والماء في جوار السجن كما أن مباني السجن ليس فيها أماكن للخلوة الشرعية ما يعرض السجناء وزوجاتهم للاحراج.

وقال التقرير أن قدم السجن إلى فترة تزيد عن 50 عام يجعلها في حاجة إلى الصيانة لكن الإجراءات ليبروقراطية الإدارية تحول دون ذلك. ومن الشكاوى التي وردت إلى الجمعية قضية سحب الجنسية من مواطنين التي وصف التقرير بعضها بأنها سحبت بطرق غير نظامية إضافة إلى مطالبة بعض المواطنين بالحصول على المساعدة على استرجاعها كما ورد للجمعية طلبات من غير سعوديين للحصول على الجنسية. وجاء المنطقة الجنوبية في السعودية في المرتبة الأولى من حيث ورود الشكاوى التي تكون الدوائر الحكومية طرفاً فيها خصوصاً اعتداء البلديات على الأراضي أما القضايا الجنائية خصوصاً جرائم القتل فيشتكي أصحابها من سوء المعاملة أو الخطأ في القبض أو تجاوز مدة السجن وعدم الاحالة إلى المحاكمة في حين تقلت الجمعية شكاوى متعلقة بحقوق مالية خصوصاً "المساهمات" والتي بينت الجمعية عدم اختصاصها لكنها تلقتها بهدف تقديم المساعدة حسب الأنظمة المتعلقة بمثل هذه القضايا وأشارت اللجنة إلى أنها تلقت شكاوى قضائية حول القضايا التي لا تزال محل نظر أمام المحاكم إضافة إلى القضايا ذات الطابع السياسي خصوصاً الموقوفين في قضايا الرأي والأخرى المتعلقة بالإرهاب إلى جانب القضايا الأسرية التي دار أغلبها حول العنف الأسري المتمثل بالاعتداءات والتهديد بالقتل أو الخلاف حول حضانة الأطفال مشيرة إلى أن الجمعية عمدت إلى توفير الحماية الأمنية للمشتكي إضافة إلى العمل على إيجاد حل ودي بين المشتكي وعائلته ولم يذكر تقرير جمعية حقوق الإنسان ما عالجت الجمعية في هذا الخصوص وبدلاً عن ذلك أشار التقرير إلى أنه "لا حاجة لذكرها لخصوصيتها. ولفقت الجمعية إلى تلقيها العديد من الشكاوى من خارج السعودية للوقوف عليها ومن هذه القضايا

سجن عدد من العرب في الداخل ولم يطلق سراحهم ومنهم مصري حيث بينت الجمعية أنها خاطبة الجهات المختصة في هذا الشأن إضافة إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والسفير المصري للتدخل لإطلاق سراحه. كما تلقت شكوى من بحرينية حول دعوى حضانة طفلتها لكن أبوها السعودي ابلغ الجمعية أنه ليس مستعد للتنازل عن حضانتها. وتتم حالياً متابعة أوضاع معتقل سعودي في دمشق بناء على طلب من عائلته وتم مخاطبة السفير السعودي في دمشق لمتابعة أوضاع المعتقل. وتتابع الجمعية حالات لأشخاص أوقفوا في السعودية وتم ايداعهم السجن. وبينت جمعية حقوق الإنسان أنها تتابع عن كثب قضية السعوديين المعتقلين في هولندا وطلبت على الفور من السفير السعودي هناك إفادة حول وضعهم لكنها لم حتى الآن رداً منه في هذا الخصوص. وأوضحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الآلية التي تعتمدها في تلقي الشكاوى تشترط أن تكون الشكاوى مكتوبة ومرفق بها المستندات ما أمكن ثم توجه إلى الباحث القانوني الذي ينظر فيها ويعطيها رقماً أما القضايا التي يصعب فيها إرفاق مستندات فتحول إلى المستشار القانوني لدراستها وإعطاء التوجيه اللازم والذي يتضمن في بعض الأحيان عرضها على لجنة لدراستها واتخاذ ما يلزم. وبين الجمعية أن بإمكانها تلقي الشكاوى بريدياً أو عن طريق الفاكس.

ملحق

وثيقة بأسماء بعض السجناء المظلومين في سجون آل سعود

الشيخ عبد الله بن مبارك الهاجري / سنتان ونصف / لم يحاكم

عبد الرحمن بن محمد الوهبي / سنتان / لم يحاكم

الشيخ سليمان العلوان / سنتان ونصف / لم يحاكم

خالد زارب القحطاني / سنتان / لم يحاكم

عون الشهراني / ثلاث سنوات ونصف / لم يحاكم

مشبب أحمد الشهراني / أكثر من 3 سنوات / لم يحاكم

عبد الرحمن سلطان المعجل / سنتان / لم يحاكم

هيثم محمد الدهيشي / سنتان / لم يحاكم

يزيد نصار النصار

محمد بن عبد اللطيف العواد / ثلاث سنوات / لم يحاكم

فهد فهم القحطاني / أربع إلى خمس سنوات / لم يحاكم

إبراهيم محمد الزكري / سنتان / لم يحاكم

محمد السلیمان / سنتان / لم يحاكم

فهد عبد الله الشهران / سنتان / لم يحاكم

إبراهيم محمد الرميح / سنتان / لم يحاكم

خالد التويجري

محمد سعد العقيل / أكثر من ثلاث سنوات / لم يحاكم

محمد المبرز / سنتان / لم يحاكم

محمد منصور المناع / سنة ونصف / لم يحاكم

عبد الله محمد الريس / أكثر من سنتين / لم يحاكم

هاني الفهيد / أكثر من سنتين / لم يحاكم

تركي المطيري / سنة وثمانية أشهر / لم يحاكم

محمد جمود العبد الله / سنتان / لم يحاكم

مفلح الغامدي / أربع سنوات ونصف / لم يحاكم

خالد الزهراني

الشيخ مجالي البوق / أكثر من سنتين / لم يحاكم

عامر القحطاني / 10 سنوات / لم يحاكم

الشيخ وليد السناني / 12 سنة / لم يحاكم

مرحوم المرحوم / سنتان و نصف / لم يحاكم

أحمد جبران (يميني !) / سنتان ونصف / لم يحاكم

علي الفليج / أكثر من 4 سنوات

عبد الحميد اللحيان / ثلاث سنوات ونصف / لم يحاكم

وأخوه عبد الغني اللحيان / ثلاث سنوات ونصف / لم يحاكم

رياض أحمد الحربي / سنتان في سوريا وسنة وثلاث أشهر في السعودية

مصطفى الشهري ، وأخوه أبو عبد المجيد/سنتان /لم يحاكما

أبو شهد الصبيح ، وأخوه أبو فاطمة الصبيح/سنة ونصف / لم يحاكما

عبد الرحمن صالح المطيري /سنتان /لم يحاكم

يوسف بن صالح المقاطي العتيبي /سنتان /لم يحاكم

عبد الإله عبد الرحمن العنقري /سنتان /لم يحاكم

نايف المقاطي العتيبي

بسام الحميد /سنة في سوريا وسنة في السعودية /لم يحاكم

نايف أبو مريفة /سنة في سوريا وسنة في السعوديه /لم يحاكم

خالد بن ناصر المنصور

عبدالله عبد الرحمن الفايز

هذه بعض أسماء المشايخ والمظلومين في سجون أمير الإنسانية المفتري عليها محمد بن نايف

حسبنا الله ونعم الوكيل